المقاصد الإبلاغية لتراكيب الخبر
في كتاب « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » لفخر الدين الرازي

إعداد : ذيب بلخير
تحت إشراف أ . د . سليمان بن علي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الملخص :

هذه دراسة لبعض وجوه التراكيب التي يرد عليها الخبر في الجملتين الفعلية و الاسمية ، و ما يؤديه من أغراض و مقاصد من الوجهة البلاغية و النحوية و الصرفية ، فالخبر يتجلى في صور عديدة تظهر فيها دقائق عجيبة لا يمكن إحصاؤها ، و هي في الغالب نابعة من تبعيتها لأغراض المتكلم ، و قد أولى الرازي دراسة الخبر كمركب من المركبات التي يجب العناية بها لما تكتسيه من أهمية في توجيه المعاني و تحقيق المقاصد .

- الغرض الأصلي من وضع الألفاظ المفردة :

يرى الرازي أن الغرض الأصلي من وضع الألفاظ لم يكن بسبب ما تفيده من دلالتها على المسميات الموضوعة بإزائها ، لأن ذلك حادث بما تم التوافق عليه من خلال الوضع ، فيكون العلم به متوقف على العلم بتلك المسميات ، و لو كان ذلك لكان كافيا ، فقوله تعالى : « فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَـٰؤُلَاءِ » (البقرة ، الآية 31) يقتضي حسب الرازي أن يكون المخاطب بهذا عالم بتلك الأشياء ، حتى يصح مخاطبته بذكر أسمائها ، فهو يرى أن الغرض الأساسي من الوضع يتعدى إلى ضم بعضها إلى بعض ، لتحصل منها الفائدة المركبة ، و ذكر الألفاظ المفردة وحدها في نظره بمنزلة نعيق الغراب ، إذ لا فائدة ترجى منها[1] ، ومن الذين أشاروا إلى هذا الجرجاني فهو يرى أن « الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد »[2] ، و يرى محمد محمد أبو موسى أنه من الواضح « أننا لا نستطيع أن ندرك من اللغة غرضا ، و لا أن نفيد منها معنى إلا إذا ارتبطت كلماتها بعضها ببعض ، و صارت كل لفظة متصلة بالأخرى نوعا من الاتصال ، و في ضوء هذا الترابط و هذه الصلات تكمن المعاني و الأفكار التي تحتويها النصوص اللغوية وتحفظها في بنائها »[3] .

و عليه فالمفردات جاءت خادمة للتراكيب ، ليكون ضم بعضها إلى بعض من أجل الحصول على الفائدة التي تتحقق المقاصد و الأغراض بها ، و أن معاملة المفردة لوحدها يجعلها فارغة من محتواها ، و أن العلم بالمسمى من خلال المفردة لم يكن ليحقق شيئا دون ضم بعضها إلى بعض .

- حد الخبر :

و يعتبر الخبر الركن الأساسي الذي تبنى عليه التراكيب و المعاني في تحقيق المقاصد من تواليها بشكل معين ، و

---

[1] - فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : نصر الله حاجي ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 2004 ، ص 73.

[2] - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد رضوان الداية و فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 2007 ، ص 491 .

[3] - محمد محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 8 ، 2009 ، ص 113.

هو عنده الرازي « القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات ، و بأنه المحتمل للصدق أو الكذب المحدودين بالخبر ، وبأنه كذلك المحتمل للتصديق و التكذيب المحدودين بالصدق و الكذب »[1] ، و يراه القزويني « بأنه ما يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه »[2] ، و الخبر عند السكاكي « الكلام المحتمل للصدق و الكذب أو التصديق و التكذيب ، و هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا »[3] ، و عرفه راجي الأسمر « بأنه ما يحتمل الصدق و الكذب لذاته أو ما يتحقق مدلوله على النطق به ، و المراد بصدق الخبر هو مطابقته للواقع ، و المراد بكذبه عدم مطابقته للواقع »[4] .

و هذه التعريفات تجمع بين ما يذهب إليه البلاغيون و النحاة ، بين الإسناد من خلال نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أوالإثبات ، أو من خلال الحكم عليه بالصدق أو الكذب ، و هي تعريفات يجمع عليها علماء البلاغة ، و هذا الكلام لا يخفي الحقائق التي يبرزها المتكلم من خلال الخبر الوارد في كلامه بين الصدق و الكذب و ذلك من خلال مطابقته الواقع ، و إلا فقد مقصده لدى المتلقي ، و الذي يفترض في كلامه حقيقتين هما الكذب و الصدق ، و ذلك وفق ما وضعه المتكلم في تركيبه للخبر ، و ما يريد الوصول إليه من مقاصد و أغراض لدى المخاطب بين الإقناع أو الإيهام .

- دلالة الخبر :

يمكن القول أنه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات ، و ذلك أنه عند قولك " خرج زيد " لا توجد دلالة له على خروج " زيد " ، بل هو إطلاق الحكم الخروج على " زيد " ، و يستدل على ذلك بكونه أنه لو دلّ على خروج " زيد " لكانت هذه الألفاظ متى وجدت وجد خروج " زيد " ، لارتباط الدليل بالمدلول واستحالة انفكاكه عنه ، و لو كان هذا الارتباط موجودا أو هذه الاستحالة في الانفكاك بينهما لكان لا تسمع الرجل يثبت أو ينفي إلا إذا تيقنت ثبوت مثبته أو انتفاء منفيه[5] .

بل يذهب الرازي مذهبا آخر و هو « أنه لو أثبته واحد و نفاه آخر للزم اجتماعها جميعا ، إذ الإنسان إذا ظهر له من بعيد ما ظنه حجرا ، أخبر عنه أنه حجر ، ثم إذا ازداد القرب و عرف أنه حيوان لكنه ظنه طيرا ، سماه بذلك ، ثم إذا ازداد القرب و عرف أنه إنسان سماه كذلك ، فالأخبار عنه بهذه الأشياء عند اختلاف التخيلات يدل على أن الخبر لا يتناول إلا حكم العقل بذلك ، و ذلك لأن قول " خرج زيد " من قول الكاذب يدل على ما يدل عليه قول الصادق ، و إلا كان إما خلوا عن المعنى أودلالة على معنى آخر »[6] .

و الحقيقة أن الخبر لا يدل على ثبوت الأحكام ، و ثبوت الدلالة بين الدليل و المدلول ، و هذا ما أثبته الرازي من ظنون المتكلم لدى رؤية المخبر عنه حجرا ثم طيرا فإنسانا ، فنجده في كل مرة هو يزيد الإخبار على الصدق و الحقيقة ، و إن ثبت في كل مرة كذب الخبر الوارد عنه من التخيلات ، و إن تخيله المتلقي في كل مرة على أنه صادق ، ليظهر كذبه فيما بعد ، إنما يريد تحقيق مقاصد الإبلاغ من الإخبار بما تراءى له ، و أن تحكيم العقل في ذلك من المسلمات ، إذ تشابهت التراكيب و اختلفت المقاصد من الإخبار ، و التركيب الخبري " خرج زيد " هو حكم و ليس دلالة على الخروج

---

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 74.
[2] - الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، د ط ، د ت ، ص 10.
[3] - السكاكي ، مفتاح العلوم ، ضبط : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1987 ، ص 164.
[4] - راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، دس ، ص 20 .
[5] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 74.
- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 482.
[6] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 74 ، 75 .

.

- قيود الخبر :

يمكن القول أن الخبر لا يرد في التراكيب على الإطلاق و إنما هناك قيود هي التي تجعل الخبر يرد على هذا الوجه أو ذاك، فالرازي يرى أن « الأخبار بالإثبات أو النفي ، يقتضي مخبرا عنه و مخبر به ، ففي الإثبات يقتضي مثبتا و مثبتا له ، فإذا قلت " زيد ضارب " أو " ضرب زيد " ، فهنا أثبت الضرب وصفا أو فعلا لزيد ، و كذلك النفي يقتضي الأمر ذاته منفيا و منفيا عنه »[1] ، فيتعلق الإثبات و النفي بقيدين ، ليكون كل منهما مثبتا و مثبتا له أو منفيا و منفيا عنه « إذا قلت " ضرب زيد " فقد أثبت الضرب لزيد ، فقولك " إثبات الضرب " تقييد للإثبات ، و قولك " لزيد " تقييد ثان له »[2] ، فلا يكون إثبات من غير مثبت ولا تصور مقيد بقيد واحد ، و لا يكون إلا إثبات شيء لشيء ، و الأمر ذاته مع النفي « و التحقيق فيه أن النسبة بين المنسوب والمنسوب إليه لها تعلق بهما ، فلها بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة »[3] ، و هو عين ما ذهب إليه الجرجاني في الأسرار[4].

و هذه عملية ذهنية تمر بذهن و فكر المتكلم عند حاجته إلى مقصد محدد ، فيضع لها العبارة المناسبة بذاك القيد في النفي و الإثبات ، و بذلك الحكم و الاتصاف ، و لا يصح الوجه ما لم يوجد القيد الذي يجعل الإثبات المثبت أو النفي المنفي ، و الذي يخرجه من وجه المطلق إلى التقييد ، في العلاقة بين المنسوب و المنسوب إليه ، في ظل العلاقة بين النمط التركيبي و المقاصد التي يرمي إليها المتكلم و التي يصل إليها المتلقي .

- إسناد الفعل إلى الفاعل :

الإسناد الواقع في التراكيب المكونة من فعل و فاعل عادة ما يكون الغرض منه الدلالة على وقوع الفعل بقدرة الفاعل ، أو الدلالة على مجرد اتصاف الفاعل بالفعل ، أو للدلالة على الأمرين معا ، فمن الأول قولك "ضرب زيد" ، ومن الثاني " مرض زيد " أو " مات زيد " ، و من الثالث " قام زيد " فالقيام مسند لزيد لكونه فعلا له و لكونه صفة كذلك[5]، و هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك تغاير في هذا النمط من الكلام ، إذ نجد أن القيام من جهة الموصوفية يتشارك فيه زيد مع غيره كقيام الشجر على ساقه مثلا الذي لا يوصف بالقيام من حيث كان فاعلا له ، بل من حيث كان وصفا موجودا فيها ، لكن من حيث التأثير فهناك تغاير بينهما ، و إن لم ينف الرازي احتمال اجتماع الاعتبارين[6] .

و هنا نجد هذه التراكيب التي غالبا ما تحيل على الفاعلية أو الاتصاف فقط ، و إن كانت تخالف المنطق في وقوع الفعل بقدرة الفاعل أو وافقته ، فإننا نجد هذا النمط من الكلام و إن خالف الواقع فإنه من الناحية البلاغية و النحوية يقبل التخريج بين الفاعل الحقيقي أو الفاعل النحوي ، و هذا قد يخل بالمقاصد المرجوة من العبارات ، لكن لا

---

[1] - المصدر نفسه ، ص 75.
[2] - المصدر نفسه ، ص 75.
[3] - المصدر نفسه ، ص 75.
[4] - الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تحقيق : محمد الاسكندراني ، م. مسعود ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ط ، 2005 ، ص 277 .
[5] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 76 .
- الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 278 .
- سعد الدين التفتازاني ، مختصر المعاني ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط 1 ، د ت ، ص 37 .
[6] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 76 .
- الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 278 .
- التفتازاني ، مختصر المعاني ، ص 37 .

مناص من وجود هذه التركيبات التي توافق و تواضع عليها الناس ، و أصبحت تسعى إلى تأدية الغرض و الهدف منها ، و إن كانت من الناحية المثالية و الاعتبارية لا توافق الواقع ، و إنما تؤديه من خلال التواضع و الاتفاق بين المتكلم و المخاطب يتم الحصول على المقاصد و الأغراض من ورائها .

- دلالة التعدي في الأفعال :

و الأفعال المتعدية إذا ما وقعت في التراكيب اتجهت الدلالة فيها على ضربين فقد يكون الفعل متعديا إلى المفعول به ويكون مفعولا به لأنك فعلت به الفعل و لم يفعله بنفسه ، ومنه قولهم " ضربتُ زيدا " فزيد مفعول به لأنك فعلت الضرب به ، و لم يفعله بنفسه ، و منها ما يتعدى إلى المفعول المطلق الحقيقي و ليس المقصود بالمفعول المطلق المعنى الاصطلاحي ، و إنما يكون ذلك إذا أسند المنصوب له مفعولا لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك " فعل زيد القيام " فالقيام مفعول في نفسه و ليس بمفعول به ، و منه كذلك " خلق الله العالم " فالمنصوب فيه مفعول مطلق غير مقيد بقيد إذ لا يمكن أن يكون المعنى " خلق الله العالم " أنه " فعل الخلق به " ، فإن خلق العالم إن كان غير العالم ، لم يخل من أن يكون مخلوقا فيستدعي خلقا آخر و يتسلسل ، أو لا يكون مخلوقا فيلزم من قدمه قدم العالم [1] .

فذلك الاعتبار المنطلق من حقيقة المفعول به في التركيب انطلاقا من كون المفعول به فعل به ذلك و لم يفعله بنفسه ، أو من حقيقة أنه المفعول المطلق في ذلك الفعل ، يجعل التراكيب توجه نحو المقاصد المكنونة فيها وفق تلك الاعتبارات الموضوعة إزاء تلك المعاني.

- المفعول الحقيقي و المفعول به في التركيب :

هناك تراكيب تبنى على الوجه الذي يتم به تحديد المقاصد المرجوة منها ، و عليه يراعى في تلك التراكيب القيود التي تتحكم في تلك التراكيب وفق ما يقتضي النمط الخاص منها ، فالإثبات فيها يكون مقيدا بالمفعول الحقيقي و ليس بالمفعول غير الحقيقي ، فقولك " ضرب زيد عمرا " و الذي يعني " أثبت زيد الضرب لعمرو " ، فالإثبات هنا يتقيد بالضرب الذي هو مفعول الحقيقي ، و ليس بعمرو الذي لا يعد مفعولا حقيقا ، و ذلك لأنهم يذهبون إلى أن المفعول به إذا لم يكن فعلا لك لم يكن الإثبات منتسبا إليه فيكون له به تقيد ، و الضرب تقيد به، و الضرب هو المثبت ، و المثبت تقيد بالمفعول به ، فأما الإثبات فليس له به تقيد أصلا ، و حسب الجرجاني في قولك " ضربت زيدا " أنك أثبت زيدا مضروبا ، و أن ذلك يرجع إلى أنك تثبت الضرب واقعا به منك ، فأما أن تثبت ذات زيد لك فلا يتصور، لأن الإثبات كما مضى لا بد له من و جهة و لا جهة ها هنا[2].

و هذه القيود التي تم وضعها في الإثبات بين المفعول الحقيقي و المفعول به تكون في إطار العمليات الذهنية بين المتكلم والمخاطب ، من باب التواضع عليها و استنتاجها ، و إنما تواجدها يكون من خلال التركيب، فالمتكلم عندما يضع ذلك النمط من التركيب يريد تبليغ المخاطب ما يريد الوصول إليه ، من خلال النفي و الإثبات لما يريده ، مع ضرورة الوضع في الحسبان أن يكون إثبات الفعل لك أو عدم إثباته في التركيب لتحديد الوجهة التي يتأتى بها كون المفعول حقيقي أو مفعول به .

- الفعل المتعدي إلى أكثر من مفعول :

---

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 76.
- الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 278.
[2] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 77.
- الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ص 279 .

و قد توضع قيود في تقديم النمط الخاص ، تتجاوز مقاصد هذا النمط من التراكيب من الإخبار عن الفاعل إلى وضع قيود على الفعل المسند إلى الفاعل بطريقة معينة ،و يكون بذلك إخبار عن شيء واحد بشيء واحد ، و يشير الرازي إلى أن قولك " ضرب زيد عمروا يوم الجمعة خلف المسجد ضربا شديدا تأديبا له " ، لم يتعد الخبر كونه خبرا بشيء واحد عن شيء واحد ، و ذلك لأنه انتقل غرضك من الإخبار عن الفاعل إلى تقييد الفعل المخبر عن الفاعل ، و ذلك بإسناد الضرب المتقيد بهذه القيود إلى زيد ، و الكلام يخرج بذكر المفعول به من معنى محدد إلى معنى غير الذي كان ليكون عند عدم ذكر المفعول به ، وهذا الأمر مع الفعل المتعدي إلى المفعول به مع الفعل المطلق ، هو نفسه مع الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، فقولك " جاءني رجل ظريف" وقولك " جاءني رجل " لا تريد ضم معنى إلى معنى ، أو فائدة إلى فائدة ، و إنما اختلاف ما تريد من هنا ، و ما تريد هناك ، فالشيء الذي تريده مختلف بين التركيبين ، فقولك "ضربت زيدا " يختلف في المعنى عن قولك " ضربت " و لم تذكر مضروبا مخصوصا ، و قولك " ضربت زيدا تقويما له " يختلف عن قولك " ضربت زيدا " ، وهكذا يكون الأمر فكلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ، فالمعنى المراد مختلف في الزيادة الحادثة[1].

و هكذا يكون الأمر إذ كلما كانت هناك زيادة في شيء ما كانت هناك زيادة في المعنى ، و قد صار هذا المعنى غير الذي كان مع غياب تلك الزيادة في الألفاظ ، و هذا على المخاطب تقبله فيما يستقبله من الكلام إذ عليه أن يراعي ذلك في حديثه ، فتلك الزيادة في المباني خاضعة لمقاصد المتكلم و ما يريد الوصول إليه منها ، و مراعاة لتركيب كلامه و مراعاة للمخاطب الذي أمامه .

و يختم الرازي بإشارة لطيفة و هي أن حكم المفعول معه يغاير حكم سائر المفعولات ، فمتى ذكرته صار الخبر في حكم الخبرين[2] ، و هو ما يجب مراعاته عند تحقيق المقاصد أو عند تأويل الكلام في العمليات الذهنية ، تحقيقا لرغبة المتكلم في تحقيق مقاصده ، ومراعاة لمستوى المخاطب في فهم و تأويل تلك الكلمات في الوصول لتلك المقاصد بعناية فائقة .

فالتعدي في التراكيب هو تعدي في المعاني ، و اللزوم فيها لزوم كذلك ، و لم تكن الكفاية في التراكيب لتحقق المقاصد ما لم تكن تلك القيود فيها بالزيادة أو النقصان .

- تراكيب المبتدأ و الخبر :

يرى الرازي أن حكم المبتدأ و الخبر هو على ما ذهب إليه الجرجاني في الدلائل من كون أن معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئا غير الذي كان و يتغير في ذات ، فيبنى على الجملة دون نفس الجملة ، و يكسب من المزية و الحسن و الغرابة ما لا يكسبه لو كان على غير ذلك[3] ، كقول بشار[4] :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا *** و أسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فقوله "كأن مثار النقع ...أسيافنا " جزء واحد ، و " ليل تهاوى كواكبه " بجملته الجزء الذي ما لم تأت به لم تكن قد أتيت بكلام أصلا[5] ، و الأمر ذاته مع قول امرئ القيس [6] :

---

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 77 ، 78.
[2] - المصدر نفسه ، ص 78.
[3] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 486.
[4] - بشار بن برد ، الديوان ، تحقيق : محمد الطاهر بن عاشور ، وزارة القافة ، الجزائر ، ط1 ، 2007 ، ج 1 ، ص 335.
[5] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 79.
- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 487 .
[6] - امرؤ القيس ، الديوان ، تحقيق : مصطفى الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط5، 2004 ، ص 129.

كأن قلوب الطير رطبا و يابسا *** لدى وكرها العناب و الحشف البالي

فجمع الشاعر بين جزءين لا يتم المعنى إلا بهما معا ، فقوله "كأن قلوب الطير رطبا و يابسا لدى وكرها " هو جزء واحد ، و قوله " العناب و الحشف البالي " هو الجزء الذي لا يتم المعنى إلا به ، و فقده فقد للمعنى في عدم الربط بينهما[1] ، فلا توجد في صدر مثل هذه الأنواع من الأبيات ما يصح أن يعد جملة تؤدي معنى فضلا عن أن تؤدي معنى يقال إنه معنى فلان[2] .

و هذا في تعالق المعنى و المقاصد بين المبتدأ و الخبر ، إذ جزئي الكلام لا يتم المعنى إلا بورودهما معا ، فالجزء الواحد لا يتم به الكلام ، بل لا يعتبره علماء البلاغة كلاما حتى تأتي بالجز لمتمم له ، و هذا ما يجب أن يتوقعه المتلقي من هذا النمط من التراكيب ، و هي كثيرة في كلام و أشعار العرب خاصة فيما يتعلق بالاستعمال اليومي ، فالخبر و المبتدأ يتقيدان بذكرهما معا لتمام المعنى ، و يجعله يتقيد بالجزئين معا لبلوغ المقاصد ، فتمام معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئا غير الذي كان و يتغير في ذاته، فيبنى على الجملة دون نفس الجملة .

- مقاصد الجملة الاسمية و الجملة الفعلية :

يخلو الاسم في إشارته إلى الحقيقة من الزمن في عملية الإسناد ، بينما يفيد الفعل الدلالة على الحقيقة والزمن في ذلك ، حيث يرى الرازي « أن الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها ، فإذا قلت " زيد منطلق " أفاد الانطلاق إلى زيد ، و أما الفعل فله دلالة على الحقيقة و زمانها ، فإذا قلت " انطلق زيد " أفاد ثبوت الانطلاق لزيد في زمان معين ، و كل ما كان زمانيا فهو متغير و التغير يشير إلى الشعور بالتجدد »[3] ، فيكون الإخبار بالفعل يفيد الثبوت و كون الثابت في تجدد ، و الاسم لا يفيد إلا الثبوت ، و إذا كان الاسم يدل على العموم ، فالفعل يدل على الكمال ، كون الإخبار بالفعل مقتصر على الأزمنة أو ما يقدر فيها ، بينما الإخبار بالاسم يتجاوز ذلك.

فإذا كان الغرض من الإخبار يتجه إلى الإثبات المطلق بعيدا عن الزمان ، كان الإخبار بالاسم هو المناسب لذلك، كقوله تعالى : « وَ كَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ » (الكهف ، الآية 18) ، لأن ليس الغرض هنا إلا إثبات البسط للكلب ، أما زمان ذلك فهو غير مقصود ، و أما إذا كان الغرض من الإخبار هو الزمان بذاته كان الإخبار بالفعل ، كقوله تعالى : «هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ » (فاطر ، الآية 03) ، فإن تمام المقصود لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين و زمان[4] ، و يذهب الجرجاني إلى أنه لا يستوي المعنى لو كان " هل من خالق غير الله رازق لكم " لكان المعنى غير ما أريد ، و لو استوى المعنى بين " زيد يقوم " و " زيد قائم " ، فلم يكن هناك افتراق بينهما ، لم يكن أحدهما اسما و الآخر فعلا ، بل كان ينبغي أن يكون جميعا فعلين أو يكونا اسمين[5].

كما ذهب إلى أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تتجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء ، و ثبت أن أحدهما لا يصلح مكان لآخر، و ثبت أن المعنى غيره ، فوجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه و لا يؤدي

---

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 79.
- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 488.
[2] - المرجع نفسه ، ص 486.
[3] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 79 ، 80 .
[4] - المصدر نفسه ، ص 80.
[5] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 194.

ما كان يؤديه[1] .

و يشير مهدي المخزومي إلى أن الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد ، أو التي يتصف المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا ، و بعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند فعلا ، لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال ، وأما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام و الثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد ، أوبعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند اسما ، فطبيعة الجملة الاسمية إذن تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية و ما دمنا نواجه جملتين ذواتي طبيعتين مختلفتين يحسن بنا أن نفرق بين المسند إليه في الأولى و المسند إليه في الثانية [2] .

و أما القزويني فيرى أن كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد ، و أما كونه اسما فلإفادة عدم التقييد و التجدد[3] .

و هذا يجعلنا نقف على الوظائف التعبيرية للأساليب ، و على ما بين المتكلم و المتلقي من التواضع على دلالة استعمال الفعل أو الاسم ، فيكون الوصول إلى المقصود بكل سهولة ، فهذا النمط الاسمي أو الفعلي غرضه واضح أشار إليه الرازي بوضوح و جلاء ، فالثبوت الخالي من الزمن مطلبه الاسم ، و الثبوت المتجدد مطلبه الفعل، و على كل من المتكلم و المتلقي إدراك تلك المفاهيم و المقاصد من تعدد تلك الاستعمالات و إلا فقدت تلك التراكيب اختلافاتها ، و كانت متشابهة ، و غاب بما يعرف بمبدأ التعاون أو التواضع و الاتفاق بينهما .

- الإسناد في الذات و الصفة :

يشتمل التركيب على جملة من المكونات هي التي توجه المعنى نحو ما يريد المتكلم من مقاصد لدى المتلقي ، فتجدهم يلجأون في تحقيق نمط المبتدأ و الخبر في التركيب إلى مبدأ مفاده أنه متى اجتمعت الذات و الصفة ، فالذات أولى بالابتداء و الصفة بالخبرية ، و إما أن لا يدخل " لام " التعريف على الخبر ، كقولك " زيد منطلق " أو يدخل عليه ، كقولك " زيد المنطلق " أو"زيد هو المنطلق " ، و أما إن عكس فأخبر بالذات عن الصفة فهو كقولك " المنطلق زيد "[4] .

و يشير الرازي كذلك إلى وروده على وجه الحقيقة في هكذا تراكيب إذا ما قيدت المخبر به بقيد ، يمكن أن يكون منحصرا في شخص واحد قولك " هو الوفي حين لا تظن بأحد خيرا " ، كما يمكن أن يكون على وجه المبالغة في قولك " زيد هو الجواد وهو العالم " و ذلك لامتناع وروده على وجه الحقيقة ، و قد تفيد بلوغ ما أخبر به عنه فيصير معرفا بالحقيقة و دليلا عليه كقولك " هو البطل المحامي و المرتجى و المتقى "[5] .

أما الجرجاني فيرى أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، و لا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه و مثبت له المعنى ، و الخبر خبرا لأنه مسند و مثبت به المعنى[6] .

و مما لا يمكن إغفاله في دراسة تراكيب المبتدأ و الخبر هو النظر إلى اعتبارات تواجد " لام التعريف " في هكذا

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 193 .
[2] - مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1986 ، ص 41 ، 42 .
[3] - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 52.
[4] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 80 ، 81.
- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 194.
[5] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 83 .
[6] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 204 .

تراكيب ، و لذلك أو لاها الرازي بالتفاتة بين دلالتها على العموم أو الخصوص ، فقد تكون لتعريفها عند عمومها ، و قد تكون لتعريفها عند تشخصها ، و قد تكون لتعريف الحقيقة من حيث هي و هذا الاعتبار مخالف لاعتبارها عند عمومها و عند تشخصها ، فقد تحصل الحقيقة لواحد و لكثير إذا جمعت الاعتبارين ، و إلا كانت في أحد القسمين ، و يضرب لذلك مثالا " فالسوادية إن اقتضت التعدد و التوحد فحيثما و جدت وجدا جميعا، و إن اقتضت التعدد فقط ، وجب أن لا يتحقق السوادية في السواد الواحد ، و إن اقتضت التوحد فقط ، وجب أن لا يتحقق في السواد الكثير " ، فإذا ثبت أن اعتبار الحقيقة مغاير لاعتبار توحدها و تكثرها ، فتكون " لام التعريف " مستعملة في الاعتبارات الثلاثة ، فقولك " الرجل خير من المرأة " ، فتارة تعني به العموم ، و تارة تعني به شخصا بعينه ، و ذلك إذا مضى ذكر رجل معين ، فإن أقبل قلت " الرجل خير من المرأة " و تعني به ذلك الشخص، و تارة تعني به تلك الحقيقة ، و ذلك إذا كان المراد إثبات الحكم لتلك الحقيقة بغض النظر عن عمومها و خصوصها[1] .

بينما يذهب الجرجاني فيها مذهبا واضحا سلسا « فقد تجد " الألف و اللام " في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوها ، و ذلك أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة كقولك " زيد هو الجواد و عمرو هو الشجاع " ، تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود و الشجاعة لم توجد إلا فيه ، و أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة و ترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه ، و لا يكون ذلك في التراكيب إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ، و يجعله في حكم نوع برأسه كتقييده بالحال و الوقت ، كقولك "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا " »[2] .

و قد تلعب " اللام " في سياقتها المتعددة أدوارا بعيدا عما سبقت الإشارة إليه من مقاصد لغوية في تلك الأنماط التركيبية المعينة ، فتخرج عن إفادتها الحصر ، كقول الخنساء[3] :

إذا قبح البكاء على قتيل *** رأيت بكاءك الحسن الجميلا

أرادت أن تدخله في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ، و لم ترد أن ما عدا البكاء عليه ليس بحسن و لا جميل ، و أما كون اللام تفيد العموم ، فيرى الرازي أنه غير جائز ، إلا ما جاء على باب التأويل ، فيكون بذلك قولهم " أنت الشجاع " يعني " أنت كل الشجعان " ، و هو كمن يريد الذهاب به مذهب من قال " أنت الخلق كلهم " و " أنت العالم " ، و كقول أبي نواس[4] :

و ليس لله بمستنكر *** أن يجمع العالم في واحد

فقد جمع في البيت كل ذلك في واحد ، كونه كذلك فكأنه هو كل الشجعان ، و هو كل العالم و هو كل العلماء[5].

و أما القزويني فيرى أن « تعريف الخبر فلإفادة السامع إما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك ، و إما لازم حكم بين أمرين كذلك ، و أن التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعروف على ما حكم عليه به ، و قد يفيد قصره إما تحقيقا ، و إما مبالغة ، و قد يكون من غير اعتبار تقييده بشيء ، أو باعتبار تقييده بظرف أو غيره »[6] .

---

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 81 ، 82 .
[2] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 196.
[3] - الخنساء ، الديوان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 2 ، 2004 ، ص 99.
[4] - أبو نواس ، الديوان ، تحقيق : إيفالد فاغنر ، الكتاب العربي ، بيروت ، 2001 ، ج 1 ، ص 205 .
[5] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 84 .
[6] - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 59.

و هذا النوع من التراكيب يقتضي أن يعلم المخاطب أنه متى كان البناء يقتضي أن يكون المبتدأ ذاتا والخبر صفة إذا اجتمعا ، كذلك يعلم خلو التركيب من " لام التعريف " من عدمه ، حتى يستطيع ترتيب المبتدأ والخبر في نفسه و ذهنه فيُكَوّن بذلك ما يريده المتكلم منه ، و ما يريده من مقاصد من تلك الظروف المصاحبة للتراكيب المحددة ، و تحديد الاعتبارات التي تقتضيها " لام التعريف " بين الدلالة على العموم او الخصوص ، وما هي مقتضيات ورود التركيب على هذا الوجه أو ذاك ، وبين التعدد و التوحد ، و في تفرد أحدهما أو اجتماعهما في التركيب الواحد ، إلى جانب الغرض الذي يسعى إليه المتكلم من خلال ما تقتضيه الظروف ، و هل هو فقط إثبات الحكم لتلك الحقيقة أم أنه يتجاوزها إلى ما يتعلق بها من خلال " لام التعريف " و دلالتها على العموم و الخصوص ، أو من باب المبالغة و الحصر عليه و التخصيص قيدا أو إطلاقا .

- الفروق بين التراكيب "زيد منطلق" و "زيد المنطلق" و "زيد هو المطلق" و "المنطلق زيد":

هناك إشارات كثيرة لما بين هذه التراكيب من فروق ، و لا يكاد يوجد بلاغي أو نحوي إلا و تناول ذلك في بعض الوجوه و الفروق في المبتدأ و الخبر ، سواء بين هذه الأنماط الثلاثة أو غيرها ، لكن سنشير هنا إلى ما ذهب إليه ثلاثة من هؤلاء العلماء و هم الرازي و الجرجاني و القزويني .

فالرازي يرى أن " زيد منطلق " يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه ، و من غير اشعار منه بالزمان المخصوص لذلك الثبوت ، بل على ما يعم المؤقت و المقيد و مقابليها و يقصد به المطلق و المؤبد ، و أما قولك " زيد المنطلق " و " زيد هو المنطلق " ، فـ " اللام " في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه ، مع قطع النظر عن كونه مساويا له أو أخص منه ، ثم إنها إما أن تكون لتعريف المعهود السابق ، و ذلك كون اعتقاد وجود انطلاق معين و لكن لا يعلم أن المقصود به زيد أو عمرو ، فقولك " زيد هو المنطلق " قصدت به أن صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد فتكون بذلك قد أفدت حصر ذلك الانطلاق المعين في زيد ، و أما قولك " زيد المنطلق " إذا أردت به حصر الحقيقة المنطلق بغض النظر عن شخصيتها و عمومها و إفادة الحصر ، و ذلك لتعريف الحقيقة ، و إن أمكن الانحصار وضع الكلام على حقيقته و إلا جعله للمبالغة[1] .

و أما الجرجاني فيرى الفرق في هذه التراكيب كون أن " زيد منطلق "كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد و لا من عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداء ، و أما قولك " زيد المنطلق "كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد و إما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره ، فأنت تثبت في الأول فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني فعلا قد علم السامع أنه كان ، و لكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك ، و عند التحول بالعبارة من جهة الجواز الذي كان إلى جهة الوجوب ثم إلى جهة تأكيد هذا الوجوب استعملوا العبارة " زيد هو المنطلق " ، و أما قولك " المنطلق زيد " فيكون المعنى على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تثبته و لم تعلم أزيد هو أم عمرو ، فيقال " المنطلق زيد " أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد[2] .

و في تحليل هذه الوجوه التي تبرز أنماطا مختلفة من التراكيب فيرى القزويني أنه إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه و اسمه ، و عرف أنه كان من إنسان انطلاق ، و لم يعرف أنه كان من زيد أو غيره ، فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق قلت " زيد المنطلق " ، و إن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت " المنطلق زيد " ، و

[1] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 81 .
[2] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 195 ، 202 .

كذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيد بعينه و اسمه ، و هو يعرف معنى جنس المنطلق و أردت أن تعرفه أن زيدا متصف به قلت " زيد المنطلق " ، و إن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت " المنطلق زيد " ، و لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر[1] .

و خلاصة ذلك أن هذه التراكيب مختلفة من حيث دلالتها الوضعية على المعاني التي تحملها و ذلك انطلاقا من كون المتكلم يقدم هذا التركيب و ذاك بناء على ما لديه من تواضعات بينه و بين المخاطب ، وكيفية تلقيه الخبر على هذا الوجه أو ذاك ، فالإخبار يكون عما يعرف بما لا يعرف ، فإذا قلت " المنطلق زيد " فالمنطلق شخص معلوم ، فأما الشخص الذي هو المنطلق فمجهول ، فإذا قلت " زيد منطلق "كان المقصود إثبات الانطلاق لزيد ، و قولك "زيد المنطلق" كان المقصود إما حصر انطلاق معين أو حصر حقيقة الانطلاق إما تحقيقا أو مبالغة.

- الإسناد في المبتدأ و الخبر المعرفتين :

في التراكيب التي يتجلى فيها المبتدأ و الخبر معرفتين يخالف الرازي النحاة فيما ذهبوا إليه من كون أن المبتدأ و الخبر إذا كانا معرفتين فالمتقدم منهما هو المبتدأ ، و يرتكز في ذلك عل أن المبتدأ موصوف و الخبر صفة ، فيكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفا و الآخر صفة كان في اللفظ كذلك ، فقولك " الله خالقنا ومحمد نبينا " فالخلق صفة لله تعالى ، و النبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فهما في الحقيقة متعينان للخبرية و لا يصلحان للابتداء[2].

و يرى الجرجاني أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا و لا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه و مثبت له المعنى ، و الخبر خبرا لأنه مسند و مثبت به المعنى ، و إذا كان كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ و خبرا فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى في الأول ، فقولك " زيد أخوك " إثبات بأخيك معنى لزيد ، و قولك "أخوك زيد " وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لأخيك و إلا لم يكن هناك داع من فائدة الخبر و المبتدأ سوى تقديم أحدهما عن الآخر ، فإذا ما جئت بمعرفتين فجعلت هذا مبتدأ تارة ، و تارة جعلته بالعكس ، فقولك " الحبيب أنت " و " أنت الحبيب " ، فمعنى الأول أنه لا فصل بينك و بين من تحبه إذا صدقت المحبة فتكونان كالنفس الواحدة ، و أما الثاني أنك أنت الذي اختصه بالمحبة من بين الناس[3] .

فيتعين ملاحقة المعنى في طريقة بناء التركيب ، و ذلك بتحديد المسند و المسند إليه فيه ، استنادا إلى أن المسند هو ما ثبت به المعنى، بينما المسند إليه هو ما ثبت له المعنى ، فيقع ذلك التلاحق بين المبتدأ و الخبر في تبعية المعنى لأحدهما ، مع الوضع في الحسبان أن المسند هو من يصنع المعنى الذي يتجلى في إلحاق المسند إليه به .

- مقاصد التراكيب في الاسم الموصول " الذي " :

الذي هو اسم موصول تتعدد مواضع استعماله ، و يؤتى به لأغراض عديدة تكون بين التمييز و التعريف و الوصف ، فيكون استعمال " الذي " للإشارة إلى مفرد عند محاولة تعريفه بقضية معلومة ، مثل " ذهب الرجل الذي أبوه منطلق " ، فقولهم " أبوه منطلق " قضية معلومة ، و إذا ما حاولت تعريف الرجل بهذه القضية المعلومة أدخل عليه " الذي " ، و هذا تحقيقا لقولهم "إنه مستعمل لوصف المعارف بالجمل " ، و بهذا يكون الغرض من الوصف التمييز و التعريف ، كما تستعمل " ذو " للوصف بأسماء الأجناس[4] .

---

[1] - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 58 ، 59 .
[2] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 85.
[3] - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 204 ، 205 .
[4] - الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 86 .

بينما يرى الجرجاني أن " الذي " فيه من العلم الكثير و من الأسرار الجمة و من الخفايا و التصورات التي تؤنس النفس ، بما يفضي إلى اليقين و حسن التبيين ، فهو اجتلب ليكون وصلة المعارف بالجمل فقولك " مررت بزيد الذي أبوه منطلق " و " بالرجل الذي كان عندنا بالأمس " ، فتكون قد توصلت بالذي إلى أن أبنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك " أبوه منطلق " ، و لولا "الذي "لم تصل إلى ذلك ، و هناك فرق بين قولك " هذا الذي قدم رسولا من الحضرة " و قولك " هذا قدم رسولا من الحضرة"، فالأول مبتدئ خبرا بأمر لم يبلغ السامع و لم يبلغه و لم يعلمه أصلا ، أما الثاني فهو مُعِلمٌ في أمر قد بلغه أن هذا صاحبه فلم يخل من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها[1].

و هنا لا بد للمتواضع عل الحديث أن يكون على دراية بهذه التراكيب ، و لماذا جاء بهذه الكيفية فهو ليس اعتباطا ، فمن باب العلم بالشيء يدرك أن هناك قضية معلومة و معروفة التواضع من خلال التراكيب ، وإذا ما أردت نسبتها إلى اسم بعينه جئت بما هو لوصف المعارف بالجمل ، و هو الاسم الموصول " الذي " ، و ما فيه من الاستعمالات التي تخرجه على النحو الذي يكون فيه المتلقي على دراية بالنمط الذي وردت عليه العبارة ، كونها من المعلوم الذي تم تبليغه و توصيله أم أنها من الصنف الابتدائي الذي يكون المتلقي جاهل بما فيه من الإخبار أصلا .

- الصدق و الكذب في المبتدأ الموصوف :

في تعلق الصدق و الكذب بمشتملات التركيب ، و كيف يوجه هذا الصدق و الكذب نحو الخبر و ليس نحو الصفة المنسوبة إليه ، ففي قولهم " زيد بن عمرو سيد " ليس التصديق و التكذيب فيه إنكارا أو إثباتا متوجها إلى كون زيد ابنا لعمرو ، و لكن إلى كونه سيدا ، فيكون التصديق و التكذيب الموجه في الكلام منصرف إلى إثباته أو نفيه لا إلى جعله صفة ، و ذلك أنك تجد الصفة ثابتة في النفس ثبوتها في الإثبات ، فقولك " ما جاءني زيد الظريف "كان " الظرف " ثابتا لزيد ، كثبوته في قولك "جاءني زيد الظريف " ، كما أن الصفة ليس ثبوتها لأجل إثبات المتكلم إياها للموصوف ، و إنما الحاجة إليها كانت من باب إزالة اللبس ، فيكون قولك " جاءني زيد الظريف " جاءت صفة الظريف للحاجة إليها لاتصال مجيء واحدا آخر يسمى زيدا ، فإن قلت " جاءني زيد " ، و لم تقل " الظريف " التبس المخاطب ، فلا يدري أهذا عنيت أم ذاك ، و إذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس ،كان محالا أن يكون غير معلومة للمخاطب ، و إلا تبين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه ، و ذلك محال ، فيدل ذلك على أنه إذا أخبرت عن مبتدأ موصوف بشيء فإن التصديق و التكذيب يكون متوجها إلى ما أخبر به لا إلى الصفة[2] .

[1]- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 212 ، 214 .
[2] - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 86 ، 87 .

المصادر و المراجع :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
1- فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : نصر الله حاجي ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 2004 .
2- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد رضوان الداية و فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 2007 .
3- محمد محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 8 ، 2009 .
4- الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، د ط ، د ت .
6- السكاكي ، مفتاح العلوم ، ضبط : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1987 .

و كلام الرازي في هذا النوع من التراكيب يحمل توجهين أساسيين و هما أن الوصف بالصدق و الكذب يكون متوجها للخبر لا للصفة ، التي هي للمبتدأ ، و أن هذه الصفة تأتي لترفع الالتباس عن المخاطب ، و كل هذه العمليات في الإبلاغ يكون فيها المخاطب على دراية بهذا المبتدأ الذي يتمتع بهذه الميزات و الصفات ، و إلا لم يكن هناك داع من ذكرها ، فالصفة المذكورة تأتي في تركيب محدد لتعين المبتدأ المقصود بالكلام دون غيره ، ثم تضفي تلك الصفة التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، و إنما تكون متأصلة في موصوفها ، فيتجه التكذيب و التصديق إلى ما تم الإخبار به .

و يمكن أن نخلص إلى أن هذا الاختلاف في التموضع بين التراكيب يكون بحسب المقاصد التي يريدها المتكلم أوالمخاطب في تلقيه النص على الوجه الصحيح ، في كل ما تعلق بالخبر و أحكامه ، أو فيما يتعلق بالألفاظ و دلالاتها على المسميات ، و ما بينها من علاقات كالإسناد و التعدية و النفي و الإثبات ، و ما بين التراكيب من اختلافات في التعريف و التنكير و التقديم والتأخير ، و ما يتبعها من مقاصد تحيل عليها قد تم التواضع عليها في الأصل و ما يترتب عنها من عدول ، و تتبع أحكام الصدق و الكذب و مواطنه بين المبتدأ و الخبر ، في كل تلك التواضعات بين المتكلم و المخاطب بحيث يتم تخريجها عل الأوجه المختلفة تابعة لمقاصد و أغراض محددة على اختلاف أوجهها التركيبية ، وفق ما يقتضيه حال الخطاب ، و ما يهدف إليه المتكلم فيكون كلامه مطروحا على هذا الشكل أو ذاك لتبليغ مقاصده المختلفة ، فيركب النمط المعين المخصوص حتى يتوصل من خلاله إلى إيصال رسالته للمخاطب ، و إن غاب هذا التواضع و التوافق ضاعت معه المقاصد و ضعف التواصل بينهما ، و أفرغ الكلام من محتواه المعنوي .

7- راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، دس .
8 - الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تحقيق : محمد الاسكندراني ، م. مسعود ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ط ، 2005 .
9- سعد الدين التفتازاني ، مختصر المعاني ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط 1 ، د ت .
10 - بشار بن برد ، الديوان ، تحقيق : محمد الطاهر بن عاشور ، وزارة القافة ، الجزائر ، ط1 ، 2007 .
11- امرؤ القيس ، الديوان ، تحقيق : مصطفى الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط5 ، 2004 .
12- مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1986 .
13 - الخنساء ، الديوان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 2 ، 2004 .
14 - أبو نواس ، الديوان ، تحقيق : إيفالد فاغنر ، الكتاب العربي ، بيروت ، 2001 .